



د. كاترينا سيدو هي باحثة في الشؤون الاقتصادية السياسية، ومدير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمركز CASE للبحوث الاجتماعية والاقتصادية (وارسو، بولندا) ومستشار ببلو دوت سولوشنز Blue Dot Solutions. وهي تحمل شهادة

الدكتوراه من كلية الدراسات الشرقية بجامعة وارسو، واكتسبت خبرتها المهنية والبحثية في عدد من البلدان، بما في ذلك لبنان وسوريا والأردن والمملكة المتحدة وبولندا.

كانت باحثة زائرا في مركز الدراسات الإسلامية بجامعة كامبريدج وتعمل حاليا كمحررة لمشروع الشريعة الإسلامية ببرنامج الدراسات الإسلامية بجامعة هارفارد. اهتماماتها البحثية تركز على الاقتصاد السياسي واقتصاديات الدين والهجرة. وهي متخصصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول جنوب الاتحاد الأوروبي.

Katarzyna.sidlo@case-research.eu

الكلمات الدالة: الاقتصاد التعاوني، اقتصاد المشاركة، مشاركة الإناث، سوق العمل، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمكين المرأة.

FEMISE

CMCI
2, rue Henri Barbusse
13241 Marseille Cedex 01
Téléphone : (33) 04 91 31 51 95
Fax : (33) 04 91 31 50 38
www.femise.org

تعزيز معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: هل يمكن أن يساعد الاقتصاد التعاوني؟



بالتعاون مع

بقلم د. كاترينا سيدو

1. ملخص

يقوم موجز السياسات هذا بتقييم إمكانات الاقتصاد التعاوني في زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى وجه التحديد، يبحث في الطرق التي يمكن للاقتصاد التعاوني من خلالها أن يعزز انضمام هؤلاء النساء - اللواتي يرغبن في القيام بذلك - إلى سوق العمل، ولكن لأسباب عملية (الافتقار إلى الوظائف، والتنقلات الصعبة)، أو لأسباب مجتمعية (القيود المفروضة على الأنشطة خارج المنزل)، أو لأسباب عائلية (مسؤوليات الرعاية) كل هذه أسباب لم تمكنهن من القيام بذلك.

2. المقدمة

يشير الاقتصاد التعاوني (أو التشاركي) إلى نماذج الأعمال التي تنشئ سوقاً مفتوحة للوصول إلى السلع والخدمات وذلك بفضل استخدام التكنولوجيا الحديثة. إنه يغطي مجموعة متنوعة من القطاعات، وينمو بسرعة في جميع أنحاء العالم ويوفر فرصاً جديدة للمواطنين القادرين على الحصول على ما يحتاجونه من بعضهم البعض بدلاً من الذهاب إلى المؤسسات الكبيرة.

فرصة حقيقية لأصحاب المشاريع المبتكرة، وقد شهد الاقتصاد التعاوني نمواً سريعاً في جميع أنحاء العالم على مدار السنوات الخمس الماضية؛ في الاتحاد الأوروبي وحده،

موجز السياسات

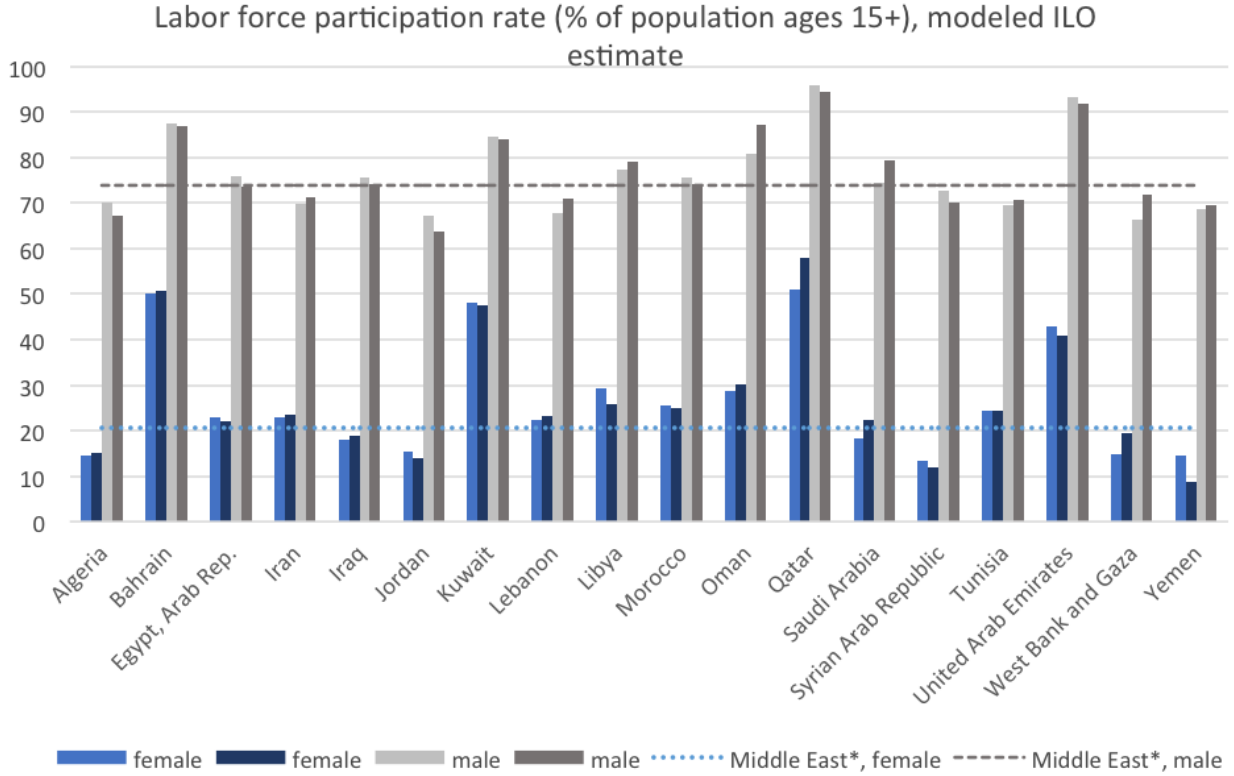
إجمالي الإيرادات المقدرة وقيمة المعاملات التي تتم من خلال المنصات التعاونية ومقدمي الخدمات، تضاعفت تقريباً بين عامي 2014 و2015 (ما يصل إلى 4 مليارات يورو و28 مليار يورو على التوالي) (PWC, 2017). على الرغم من عدم توفر بيانات شاملة بالمثل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشير الأدلة النسبية والبيانات الخاصة بالصناعة على الأقل أنه ينمو بوتيرة متساوية في عدد من بلدان المنطقة. على سبيل المثال، تشير إحدى الدراسات إلى أنه في دول مجلس التعاون الخليجي وحدها، ينفق المستهلكون سنويًا حوالي 10.7 مليار دولار أمريكي على منصات الاقتصاد التعاوني (الاستراتيجية &، 2017) وهذا العدد من المتوقع أن يزداد بقوة خلال السنوات القادمة.

في الوقت نفسه، لا تزال المنطقة تعاني من ارتفاع معدلات البطالة بين النساء وانخفاض معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة، ففي عام 2017، بلغت نسبة البطالة بين الإناث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [1] 19% مقارنة بـ 9% للرجال، وكان معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة 21% فقط مقارنة بـ 74% للرجال (منظمة العمل الدولية، 2017).

لا يمكن تفسير هذه الاختلافات فقط بسبب الاختلافات في مستوى التعليم؛ فالوصول إلى جميع مستويات التعليم كان يتحسن بإطراد في جميع أنحاء المنطقة، ومعدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي أعلى في بعض الأحيان بين النساء منها للرجال (Sidfo et al., 2017).

ما يمنع النساء في كثير من الأحيان من دخول سوق العمل هي المعايير الاجتماعية والثقافية. تظهر دراسات الرأي العام الاستقصائية أنه في العديد من البلدان في جميع أنحاء المنطقة، يُعتقد أن النساء هن في الغالب مقدمي الرعاية وريات البيوت، وليس معيل الأسرة. على سبيل المثال، لا يعتقد نصف المستجيبين الذكور في مصر والجزائر والأراضي الفلسطينية المحتلة أنه من المقبول أن تحصل النساء في أسرهن على وظيفة مدفوعة الأجر خارج المنزل (Gallup-ILO، 2017). ينعكس هذا النوع من المواقف في بعض الأحيان في القوانين الوطنية (على الرغم من أن قوانين العمل المعترف بها في معظم دول المنطقة تحظر التمييز بين الجنسين). فعلى سبيل المثال، تؤكد القوانين الوطنية على أن المرأة الأردنية المتزوجة (وحتى السعودية مؤخراً) تحتاج إلى موافقة أزواجهن للعمل خارج المنزل. في تركيا "يجب أن يؤخذ في الحسبان وئام ورفاهية اتحاد الزواج عند اختيار الوظيفة أو المهنة وأداؤها" (Sidfo et al., 2017).

لكن حتى أولئك النساء اللاتي يتمتعن بالحرية ويردن الدخول إلى سوق العمل، غالباً ما يواجهن صعوبات في العثور على وظائف مناسبة. ووفقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2017 (WEF)، وعلى الرغم من تقدم معظم دول المنطقة في سد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين، إلا أنه ما زالت المنطقة ككل تحتل المرتبة الأخيرة على مستوى العالم وسوف يستغرق الأمر 157 عامًا تقريباً (كل الأشياء متساوية) حتى تختفي الفجوة تمامًا.



المصدر: تجميع خاص على أساس منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات ILOSTAT.
* بالنسبة لمنظمة العمل الدولية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى البلدان المدرجة في الرسم البياني، تشمل أيضًا جيبوتي وإسرائيل ومالطا.

وعلي أثر هذه الخلفية، أقوم في هذا الموجز بتقييم إمكانات الاقتصاد التعاوني لتحسين وضع المرأة في أسواق العمل في الشرق الأوسط. وأنظر في الطرق التي يمكن أن تساعد في اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة، وكذلك الأموال، لبدء أعمالهم التجارية الخاصة. أنا أيضًا أدرس ما إذا كانت منصات الاقتصاد التشاركي تتطوي على إمكانية تسهيل عمل النساء بطريقة مقبولة اجتماعيًا. وأخيرًا، أقدم توصيات يمكن أن تطبقها الحكومات والقطاع الخاص لإطلاق إمكانات كل من الاقتصاد التعاوني والمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

3. النهج والنتائج

للإجابة على هذا السؤال، أستخدم البيانات المتاحة للجمهور حول العديد من الشركات العاملة داخل الاقتصاد التعاوني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومعظمها تلك التي تقدمها الشركات نفسها. ثم درست الأنشطة المضطلع بها في قطاعات مختلفة من الاقتصاد التشاركي وأستخدم دراسات الحالة لتحليل الطرق التي يمكنهم من خلالها المساعدة في حل المشكلات المختلفة التي تواجهها النساء في أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

خدمات الاتصال بالسيارات

بسبب محدودية وسائل النقل العامة غير الموثوق بها، يمكن أن يمثل الانتقال إلى العمل مشكلة كبيرة لكل من الرجال والنساء في المنطقة. ومع ذلك، في حالة الأخير، تنشأ مشاكل إضافية: من التحرش في وسائل النقل العام، حيث أن التنقلات الطويلة قد تزيد من تعقيد المهمة - الصعبة بالفعل - المتمثلة في الجمع بين العمل المدفوع الأجر والمسؤوليات الأسرية، والقيود الناجمة عن انخفاض الدخل المتاح للإنفاق على أسعار النقل وانخفاض احتمال امتلاك رخصة قيادة أو رخصة سيارة. في الواقع، وجدت إحدى الدراسات في الأردن أن "تحديات النقل هي واحدة من أهم العوائق التي تحول دون مشاركة الشباب في القوى العاملة، وخاصة بالنسبة للإناث"، وبالذات في المناطق الريفية. كانت هذه التحديات هي السبب الذي دفعهم إلى ترك وظائفهم في غضون ستة أشهر من تعيينهم" (المؤسسة الدولية للشباب، 2014، مقتبسة في: Sidlo et al., 2017).

تقدم شركات الاتصال بالسيارات خيارات تنقل آمنة وموثوق بها للنساء، ولتزيدهن أيضاً بفرص عمل فيها. من بين كل شركات الاتصال بالسيارات العاملة في المنطقة، يمكن القول إن أكثرها شعبية هما *Careem* و *Uber*. وتشكل النساء نسبة كبيرة من قاعدة العملاء على حد سواء - على سبيل المثال في المملكة العربية السعودية، ما يصل إلى 80٪ من عملاء *Uber* و 70٪ من *Careem* من الإناث (مقارنةً بنسبة 50٪ - 60٪ المبلغ عنها في بلدان أخرى في المنطقة). وسرعان ما أعلنت كلتا الشركتين أنهما تشجعان زبائنهن على أن يصبحن موظفات بمجرد رفع الحظر على قيادة النساء؛ أعلنت أوبر إفتتاح محلات توظيف شاملة وقامت كريم برعاية أكثر من 2000 امرأة مسجلة كسائقات خلال الأسبوعين الأولين من إعلان رفع الحظر. في الوقت الحالي، تشكل النساء نسبة ضئيلة فقط من موظفي الشركتين. كريم، في عام 2017 تجاوزت الـ 15 مليون مستهلك في المنطقة [2] وتوظف أكثر من نصف مليون شخص، "تأمل" أن تحقق هدفاً يتمثل في 20 ألف قبطان (سائق) - من النساء - بحلول عام 2020. وأوبر، بعد التغطية الجغرافية الأوسع نطاقاً، قد حددت هي الأخرى هدفاً قدره مليون بحلول نفس العام - على الرغم من أن عددهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير واضح.

موجز السياسات

التمويل الجماعي

نظرًا لأن النساء في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عمومًا لا يعملن خارج المنزل وبالتالي لا يكسبن المال. لديهن دخل أقل يمكن استثماره - والذي قد يتم استثماره في تأسيس أعمال ويكون له وصول محدود إلى الأصول التي يمكن استخدامها كضمان - إذا كانوا يرغبون في الحصول على الائتمان. تتفاقم هذه المشكلة بسبب حقيقة أن النساء (بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية) يرثن نصف ما يفعله الرجال في غالبية دول المنطقة. إجمالاً، في جميع أنحاء المنطقة، يعد الاندماج المالي للمرأة منخفضاً نسبياً: من 2% فقط في اليمن، إلى 9% في مصر، إلى 67% في البحرين.

يمكن التخفيف من مشكلة نقص التمويل الذي يمكن الوصول إليه بسهولة، إلى حد ما، بوجود منصات للتمويل الجماعي، مما يسمح بجمع الأموال من المجتمعات عبر الإنترنت. وكما تظهر إحدى الدراسات التي أجريت مؤخرًا، فإن هذا ينطبق بشكل خاص على النساء، حيث من المرجح أن تصل حملات جمع التبرعات إلى أهداف تمويلهن بنسبة 32% أكثر من تلك التي يقودها الرجال (PWC و Crowdfunding Center، 2017). كما يبدو، هذه الإمكانيات يتم تحقيقها بالفعل من قبل رائدات الأعمال في المنطقة. "خلية النحل"، إحدى منصات التمويل الجماعي الأكثر شعبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد سجل أنه بين عامي 2014 و 2018، كان لدى 20% من 516 من الشركات الناشئة الممولة من خلال المنصات مؤسسة واحدة (من النساء) على الأقل. ومنافستها، Zoomaal، تفتخر أنه في عام 2015، بدأت 60% من المشاريع التي تسعى للحصول على تمويل من خلال منصة من قبل النساء.

وهناك منصة أخرى للتمويل الجماعي، فقد تم إنشاء *Eureeca.com*، خمس المشاريع و 60% من المشاريع التي حصلت على التمويل بنجاح من قبل النساء. على الرغم من أن العدد الإجمالي للمشاريع الممولة من خلال منصات التمويل الجماعي قد لا يكون مرتفعاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، فإن النسبة المئوية للمشاريع التي كانت تقودها النساء مشجعة.

الأسواق على الإنترنت

تسمح المنصات المختلفة عبر الإنترنت للمستخدمين بتقديم منتجاتهم وخدماتهم للعملاء. يسمح نموذج العمل هذا لأصحاب المشاريع بالعمل في منازلهم المريحة، والتي يمكن أن تكون ذات قيمة خاصة للنساء. في الواقع، في عام 2016، 87% من البائعين على *Etsy* - أشهر منصة في العالم من هذا النوع -، من الإناث وجميعهم (97%) يديرون أعمالهم من المنزل. على الرغم من عدم ظهور مثل هذه المنصة في الشرق الأوسط بعد، فإن هناك عددًا من المنصات الأصغر، مثل "Anou" المغربية، تقاوم من أجل السوق.

موجز السياسات

يمكن القول إن أكبر قصة نجاح هي قصة “Nabbesh”، سوق المهارات على الإنترنت (الذي أسسه سيدتان من المنطقة)، يمكن الشركات من توظيف أصحاب الأعمال الحرة في العديد من المشاريع ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والتصميم الجرافيك، للمشاريع المختلفة، مثل تطوير المواقع الإلكترونية أو إنشاء هوية العلامة التجارية أو مهام كتابة الإعلانات. ومرة أخرى في مايو 2017، ذكرت مؤسسة الشركة *Loulou Khazen Baz* أن “ما يقرب من نصف الـ 100.000 من المستقلين المسجلين على المنصة كن النساء.

4. الخلاصة

يوفر الاقتصاد التعاوني العديد من الفرص للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. دراسات الحالة الموصوفة أعلاه تمثل جزء قليل منهم؛ وتشمل الأمثلة الأخرى منصات التعلم عبر الإنترنت أو أماكن العمل المشتركة، وكلاهما مفيد للغاية للنساء في مراحل مختلفة من حياتهن المهنية. الأهم من ذلك، أن النساء في المنطقة يعترفن بهذه الإمكانيات: كما ظهر، فإنهن يشكلن عددًا كبيرًا من مستخدمي مختلف منصات الاقتصاد التعاوني. عموماً، في المنطقة أكثر من ثلث (35%) من رواد الإنترنت من النساء أكثر من ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي البالغ 10%. يمكن للمرء أن يجادل بأن أحد الأسباب وراء ذلك هو المرونة التي تأتي مع المشاركة في الاقتصاد التعاوني. تسمح هذه المرونة للمرأة بالمشاركة في سوق العمل وبالتالي المساهمة في تمكينها مع الوفاء بالتزاماتها العائلية والامتثال لمختلف المعايير الاجتماعية والثقافية. يُمكن الاقتصاد التعاوني النساء من الحصول على التدريب والأموال اللازمة لإنشاء المشاريع التجارية، وبمجرد حصولهن على هذه الشركات، يتم إطلاق شركاتهن عبر الإنترنت - كل ذلك دون مغادرة المنزل. إذا أرادوا الانتقال إلى مكتب، فيمكنهم القيام بذلك باستخدام مساحات تعاونية يمكن الوصول إليها بفضل خدمات الاتصال بالسيارات حيث لا تكون النساء زبائن فقط بل سائقي سيارات.

5. الآثار والتوصيات

مثل كل نماذج الأعمال الجديدة، يواجه الاقتصاد التعاوني عددًا من التحديات.

- إن عدم وجود لوائح أو بالأحرى وجود لوائح غير كافية لا يجعل عمل الاقتصاد التعاوني صعباً فحسب، ولكن أيضاً تؤثر سلباً على عملائها وموظفيها. على سبيل المثال، تم حظر *Careem* و *Uber* مراراً وتكراراً في الأردن ومصر، مما خلق الكثير من عدم اليقين للسائقين وعمالهم المحليين (اعتباراً من مارس 2018، تم تعليق خدمات شركات الاتصال بالسيارات بقرار من المحكمة في الأخير). وخدمات أخرى أقل إثارة للجدل، تعاني هي الأخرى أيضاً بسبب الشكوك المتعلقة بالضرائب وقوانين العمل. دون وجود لوائح مناسبة، تتحمل النساء المشاركات في اقتصاد المشاركة خطر عدم تغطيتهن بالضمان الاجتماعي أو حماية قانون العمل.

موجز السياسات

- على نفس المنوال، هناك تهديد بإخراج النساء من سوق العمل البدني وحسبهن في مجال المنزل إلى حد أكبر، حيث يمكنهن كسب المال والحصول على شهادات دون الحاجة إلى مغادرة المنزل.
- يجب على الحكومات بذل قصارى جهدها لمنع ذلك. من الأهمية أن يتم التعامل مع الاقتصاد التعاوني ليس كحل لمشكلة البطالة، ويجب على الحكومات أن تعمل بجد من أجل تحقيق معدلات عالية من مشاركة الإناث في القوى العاملة بغض النظر عن مدى شعبية الاقتصاد التعاوني في بلدن. ومع ذلك، في الوقت نفسه، ينبغي حماية حقوق النساء اللاتي شاركن في الاقتصاد التعاوني.
- ولتحقيق ذلك، تحتاج الحكومات إلى تطوير أطر قانونية مناسبة، مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات بلادها. في حين أن المستقلين وحقوق العمال غير المتفرغين بحاجة إلى الحماية في كل مكان، فإن الحلول المصممة ستسمح بالاستفادة إلى أقصى حد مما يوفره الاقتصاد التعاوني.
- قد يتعلق ذلك بالضرائب ولكن أيضًا على سبيل المثال استخدام الحلول التي يقدمها التمويل الإسلامي؛ تستخدم بعض خدمات التمويل الجماعي مثل "Liwwa" التي تتخذ من لبنان مقرًا لها أدوات متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل المرابحة على منصاتهم. إن ضمان موافقة مديريات الفتوى المحلية على فرض هذا النوع من الحلول يمكن أن يجعل الحصول على أموال أسهل لهؤلاء النساء اللواتي يشكل لهن الاحترام الديني أهمية كبيرة.
- وأخيرًا، يجب على الحكومات تسهيل توفير شبكة إنترنت سريعة وموثوقة وبأسعار معقولة لجميع مواطنيها، بما في ذلك سكان المناطق الريفية.

يمكن للشركات العاملة في الاقتصاد القائم على التعاون أو المشاركة بذل المزيد من الجهد لتشجيع النساء على الانضمام إلى صفوفهن وتقديم ظروف عمل جيدة لهن. بعض الشركات تفعل ذلك بالفعل، أطلقت Careem شبكة تمكين المرأة والمشاركة (CWEEN)، وزادت إجازة الأمومة من 45 يومًا إلى 3 أشهر وتشجع النساء بنشاط على الانضمام إلى الشركة. "زومال" شاركت في تمويل حملة "نساء على خط المواجهة" تهدف إلى جمع الأموال للمشاريع التي تساهم بشكل إيجابي في تحسين وضع المرأة في المجتمع. يعمل "Nabbesh" على خلق فرص عمل أكثر جاذبية في القطاع الخاص للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مبادرة العمل من أجل المرأة. ومع ذلك، يمكن القيام بالمزيد، بما في ذلك الحملات الاجتماعية والتواصل مع النساء في المناطق الريفية، لإطلاق إمكانات الاقتصاد التعاوني والمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالكامل.

ملاحظات

- [1] تصنيف البنك الدولي، بما في ذلك إسرائيل ومالطا
- [2] يعمل Careem في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان.

المراجع المختارة

- Beaumont, K. (2016). *The Collaborative Economy in Poland and Europe: A Tool for Boosting Female Employment? CASE Working Papers No 2(126)*.
- Bohsali S. et al. (2017). *Embracing sharing. Managing the disruption of the sharing economy in the GCC. Ideation Center*.
- Sidło, K. et al. (2017). *Women's Empowerment in the Mediterranean Region. European Committee of Regions*.

All FEMISE Policy Briefs are available at our website:
www.femise.org



FEMISE is a Euromed network established in June 2005 as a non-profit, non-governmental organisation (NGO) following 8 years of operation.

FEMISE is coordinated by the Economic Research Forum (Cairo, Egypt) and the Institut de la Méditerranée (Marseille, France) and gathers more than 95 members of economic research institutes, representing the 37 partners of the Barcelona Process.

Its main objectives are:

- *to contribute to the reinforcement of dialogue on economic and financial issues in the Euro- Mediterranean partnership, within the framework of the European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean,*
- *to improve the understanding of priority stakes in the economic and social spheres, and their repercussions on Mediterranean partners in the framework of implementation of EU Association Agreements and Action Plans,*
- *to consolidate the partners of the network of research institutes capable of North-South and South-South interactions, while it sets into motion a transfer of know-how and knowledge between members.*



The policy brief has been produced with the financial assistance of the European Union within the context of the FEMISE program. The contents of this document are the sole responsibility of the authors and can under no circumstances be regarded as reflecting the position of the European Union.